المبحث الأول : تقديم بنك البركة الجزائري الإسلامي و المشروع الاستثماري

المطلب الأول : النشأة و الهيكل التنظيمي لبنك البركة

أولا: نشأة البركة الجزائري.

على هامش المادة الرابعة عشر للبنك الإسلامي في الجزائر، تم الاتفاق بين الجزائر المتمثلة ببنك الفلاحة و التنمية الريفية ، و مجموعة دولة البحرينية بإنشاء أول مشروع للتمويل في شكل بنك أطلق علية اسم بنك البركة الجزائري، و هو شركة مساهمة محدودة تخضع لأحكام اتفاقية الموقعة بين بنك الفلاحة و التنمية الريفية و الشركة القابضة.

تأسس هذا البنك في 1 مارس 1990 مستفيدا من قانون النقد و القرض 90-10 الصادر في 14-04-1990 و باشر نشاطه في 20 ماي 1991 جاء تأسيس هذا البنك في شكل شركة مساهمة مدتها 99 سنة، ابتداء من تاريخ قيدها في السجل التجاري، يكون مقر هذا البنك في الجزائر العاصمة و هو حاليا في بن عكنون يبلغ رأس مال بنك البركة 10مليار دينار جزائري موزعة كما يلي:

- 55 % اكتتبت فيها شركة دولة البركة القابضة البحرين.
- 45 % فقد ساهم بها بنك الفلاحة و التنمية الريفية (الجزائر)[1]

ثانيا : أهداف البنك

يهدف البنك إلى تغطية الحاجيات الاقتصادية في ميدان الخدمات المصرفية و أعمال الترميم و الاستثمار المنظمة على غير أساس الربا، و تشمل الغايات على وجه الخصوص:[2]

- تحقيق ربح حلال من خلال استقطاب الموارد و تشغيلها بالطرق الإسلامية الصحيحة و بأفضل العوائد بما يتفق مع الظروف و يراعي فيها القواعد الاستثمارية السليمة.
- تطوير وسائل اجتذاب الأموال و المدخرات و توجيهات نحو المشاركة في الاستثمار بعيدا عن الأسلوب المصرفي الربوي.
- توفير التمويل اللازم لسد احتياجات القطاعات المختلفة، لاسيما تلك القطاعات البعيدة عن أماكن الاستفادة من التسهيلات المصرفية التقليدية.

---

[1] بنك البركة الجزائري، قانون الأساسي للبنك، الجزائر: مطبوعات بنك البركة 2006 ص1

[2] بنك البركة الجزائري، قانون الأساسي للبنك، مرجع سابق ص1

– إنشاء و تطوير النماذج المالية و المصرفية التي توافق الشريعة الإسلامية باستخدام أحدث الطرق و الأساليب.

– الاهتمام بالنواحي الاجتماعية، فبنك البركة الإسلامي الجزائري لا ينظم إلى التنمية الاقتصادية بمعزل عن التنمية الاجتماعية، لأن الإسلام دين منهج و عقيدة، حيث لا تفرق من جانب إلى آخر، بحيث يدخل البنك كوكيل و أمين في مجال تنظيم الخدمات الاجتماعية الهادفة عن طريق تقديم القرض الحسن للغايات الإنتاجية في مختلف المجالات بإنشاء و إدارة الصناديق لمختلف الغايات الاجتماعية .

– تطور أشكال التعامل مع البنوك و المؤسسات و المالية الإسلامية في كافة المجالات .

– توجيه النشاط الاستثماري نحو جهود التنمية الاقتصادية.

ثالثا: الهيكل التنظيمي و دور كل إدارة

لا يختلف الهيكل التنظيمي لبنك البركة الجزائري عن سائر البنوك الأخرى و يمكن أن نوجزه فيمايلي:

– مجلس الإدارة.

– مديرية العامة.

– مديرية المراقبة تابعة مباشرة للمدير العام.

– مديرية عامة مساعدة باستغلال مقسمة إلى مديريتين مركزيتين.

– مديرية عامة مساعدة بالتمويلات و الشؤون الدولية مقسمة إلى مديريتين مركزيتين.

– مديرية عامة مساعدة مكلفة بالإدارة و التنمية مشكلة من ثلاثة مديريات مركزية.

أ)–مجلس الإدارة:

يعتبر مجلس الإدارة الهيكل المسير للبنك، له كافة السلطات و الصلاحيات الواسعة للتصرف في كل الحالات باسم المؤسسة مباشرة أو عن طريق رئيسه.

يمكن للرئيس لوحده أو بمساعدة الأعضاء الآخرين بمجلس الإدارة و /أو مع المديرية العامة أن يقوم بكل عقود التسيير التي تقحم البنك في تسييرها العام مع الآخرين، كما بمكن لمجلس الإدارة أن يخول عن طريق رئيسه كل أو جزء من سلطاته و صلاحياته للمديرية العامة للبنك.

يعين رئيس مجلس الإدارة أعضاء المديرية العامة و يحدد أجورهم و المجانس المرتبط بعملهم و المحددة بموجب عقد عمل مصادق عليه من الطرفين ما يمكن أن يضع حد لعملهم و هذا في إطار احترام الأحكام الواردة في عقود الإطارات المسيرة التي تربطهم مع المؤسسة.[1]

ب)- المديرية العامة:

يسير بنك البركة الجزائري مديرية عامة تقوم بمهامها تحت سلطة مجلس الإدارة و تكمن مهمتها في إطار التصريح بالسياسة العامة للمؤسسة و الصلاحيات المخولة لها بتسيير البنك طبقا لتوجيهات و أوامر مجلس الإدارة و في هذا الإطار فهي ملزمة بتطبيق:[3]

- إستراتجية و سياسة التنمية للبنك.
- التنظيم العام للبنك و علاقته مع الغير.
- قواعد تسيير الموارد البشرية و الوسائل المادية.
- شروط و صلاحيات الإلزام على كل المستويات في منح القروض للزبائن على المستوى الداخلي و الخارجي.
- تتشكل المديرية العامة من مدير عام يساعده، ثلاثة مديرين عامين مساعدين، الكل يتم تعيينهم من طرف مجلس الإدارة باقتراح من المدير العام و هم موضوعين تحت سلطة هذا الأخير.
- يقدم المدير العام تقريرا سنويا يعرض فيه الوضعية المحاسبية و المالية للمؤسسة و أيضا وضعية التسيير بصدد السنة المالية السابقة و هذا في إطار الصلاحيات المخولة له من طرف مجلس الإدارة.
- يسهر المدير العام على وضع توجيهات مجلس الإدارة و يقرر الوسائل و الكيفيات الملائمة من أجل تجسيدها.
- يسهر المدير على تحقيق و متابعة تقديرات الميزانية في مجال ميزانية التسيير الاستثمار و الاستغلال و هذا كما تم تحديده من طرف مجلس الإدارة.
- يمثل المدير العام أمام الغير، و يمكنه في هذا الموضوع أن يفوض سلطاته إلى أحد مساعديه.
- يعتبر المديرين العامين المساعدين و المدير القطاعي مسئولون على نشاطات الهياكل الموضوعية تحت سلطتهم تبعا للتخويل بالصلاحيات و السلطات الممنوحة لهم من طرف الإدارة بموجبها المنشور المتعلق بالهيكل التنظيمي للبنك.

---

[1] بنك البركة الجزائري، قانون الأساسي للبنك، مرجع سابق ص8

[3] نفس المرجع السابق ص8.

– السهر على تحقيق الأهداف المسطرة من طرف المديرية العامة في ميدان التسيير الإداري و التقني و المالي و هذا استنادا للتنظيم السري المفعول و الأوامر العضوية الداخلية.
– تقديم اقتراحات موضوعية للمديرية، إدخال تحسينات على مجالات نشاط البنك.

ج)– مديرية المراقبة:

موضوعة تحت مسؤولية مدير مركزي، تتمثل المهمات الرئيسية لمديرية المراقبة :
– ضمان مراقبة جميع هياكل البنك بصدد العمليات التي قامت بها في إطار التسيير العام للمؤسسة.
– تقييم درجة أمن و فعالية إجراءات التسيير، التشغيل و معالجة العمليات.
– التأكد من تطبيق النصوص التنظيمية من طرف هياكل البنك.

ومن أجل القيام بمهامها، هيكلت مديرية المراقبة إلى مديريتين و المتمثلتين في:

1)– المديرية الفرعية للتفتيش.
2)– المديرية الفرعية للتدقيق.

كلا المديريتين موضوعة تحت سلطة و مسؤولية نائب المدير.[1]

د)–المديرية العامة المساعدة المكلفة بالتمويلات و الشؤون الدولية:

إن المدير العام المساعد للتمويلات و الشؤون الدولية مكلف بموجب الصلاحيات المخولة له عن طريق هذا الهيكل التنظيمي بمتابعة المهمات و النشاطات الخاصة بالهياكل المركزية التابعة له، و المتمثلة في:

1)– مديرية التمويلات و مراقبة الالتزامات و التحصيل.
2)– مديرية الشؤون الدولية.

1)– مديرية التمويلات و مراقبة الالتزامات و التحصيل:

تتمثل مهمة المديرية في تطبيق سياسة البنك في مجال تمويل المؤسسات و من أجل تطبيق المهمة تم هيكلة هذه المديرية إلى ثلاثة مديريات فرعية هي:

[1] بنك البركة الجزائري، قانون الأساسي للبنك، مرجع سابق ص9

– المديرية الفرعية لتمويل المؤسسات الكبيرة و المتوسطة.

– المديرية الفرعية لتمويل المؤسسات الصغيرة و الأفراد.

– المديرية الفرعية لمراقبة الالتزامات و التحصيل[2]

2)– مديرية الشؤون الدولية:

موضوعة تحت سلطة المدير المركزي بمساعدة مدير مساعد، تتمثل المهام الرئيسية لمديرية الشؤون الدولية في:

– القيام بالبحث، التفاوض، وضع و تسيير التمويلات الخارجية للسياسة المحددة من البنك في هذا المجال.

– توجيه و مساعدة شبكة الاستغلال في مجال عمليات التجارة الخارجية.

– تنفيذ عمليات التحويل و الاستيراد.

هـ)–المديرية العامة المساعدة للإدارة و التنمية:

المدير العام المساعد للإدارة و التنمية مكلف بموجب التحويل بالسلطات الممنوحة له عن طريق هذا الهيكل التنظيمي بمتابعة و تنسيق النشاطات الخاصة بالهياكل المركزية التابعة له، المتمثلة في:

1)– مديرية الموارد البشرية و الوسائل العامة.

2)– مديرية المحاسبة و الخزينة.

3)– مديرية التنظيم و الإعلام الآلي.[1]

أما المدير القطاعي المكلف بالتنظيم و الإعلام الآلي و المحاسبة و الخزينة مسؤول بموجب السلطات الممنوحة له عن طريق الهيكل التنظيمي بمتابعة و تنسيق المهمات النشاطات التي تقوم بها الهياكل المركزية التابعة لها.

1)– مديرية التنظيم و الإعلام الآلي.

2)– مديرية المحاسبة و الخزينة.

و)– المديرية العامة المساعدة للاستغلال:

إن المدير العام المساعد المكلف بالاستغلال مكلف بموجب التحويل بالسلطات الممنوحة له عن طريق هذا الهيكل التنظيمي، بمتابعة و تنسيق المهمات و النشاطات التابعة للهياكل المركزية التابعة له و المتمثلة في:

---

[2] بنك البركة الجزائري ، مرجع سابق ص9

[1] نفس المرجع السابق ص10.

1)- المديرية التجارية.

2)- مديرية الشؤون و النزاعات.[2]

المطلب الثاني :الخدمات المقدمة لدى بنك البركة الجزائري :

يقوم البنك في سبيل تحقيق لغاياته بالأعمال التي يمكنه من تحقيق تلك الغايات و التي لا تتنافى مع مبادئ الشريعة الإسلامية كالآتي:

1- **الخدمات المصرفية.**[1]

يمارس البنك كافة أوجه النشاط المصرفي المعروفة أو المستحدثة بما يمكن البنك من القيام بها في إطار التزاماته كما يلي:

- قبول الودائع النقدية و فتح الحسابات الجارية و حسابات الإيداع المختلفة و تأدية قيم الشيكات المسحوبة و تقاضها و تحصيلها للأوراق التجارية.

- تحويل الأموال في الداخل و الخارج و فتع الاعتمادات المستندية و تبليغها.

- إصدار الكافالات المصرفية و خطابات الضمان و كتب الاعتماد الشخصي و بطاقات الائتمان و غير ذلك من الخدمات المصرفية.

- التعامل بالعملات الأجنبية في البيع و الشراء على أساس السعر المتبادل بدون فائدة لمختلف العملات الأجنبية حسب الحاجة.

- إدارة الممتلكات و غير ذلك من الموجودات القابلة للإدارة المصرفية على أساس الوكالة بالأجر

- القيام بدور الوصي المختار لإدارة الشركات و تنفيذ الوصايا وفق الأحكام الشرعية و القوانين الوضعية بالتعاون مع الجهات المختصة.

- القيام بالدراسات خاصة لحساب المتعاملين مع البنك و تقديم المعلومات و الاستشارات.

2- **الخدمات الاجتماعية.**[2]

يقوم البنك بدو الوكيل الأمين في مجال تنظيم الخدمات الاجتماعية الهادفة للمصلحة الاجتماعية بين مختلف الجمعيات و الأفراد عن طريق الاهتمام بما يلي :

---

[2] بنك البركة الجزائري، قانون الأساسي للبنك، مرجع سابق ص10

[1] بنك البركة الجزائري، قانون الأساسي للبنك، مرجع سابق2

[2] نفس المرجع السابق ص2

– تقديم القروض الحسنة حسب الغايات الإنتاجية في مختلف المجالات المساعدة على تمكين المستفيد من القرض ببدء مشروعه و تحسين مستواه المعيشي.

– إنشاء إدارة الصناديق لمختلفة الأهداف الاجتماعية و أية أعمال أخرى تدخل ضمن الأهداف.

3- وظائف أخرى.

يمكن للبنك في مجال ممارسته لأعماله إضافة إلى ما سبق، أن يقوم بل ما يلزم من التصرفات لتحقيق أهدافه و خصوصا:

– إبرام العقود و الاتفاقيات مع الأفراد و المؤسسات المحلية و الأجنبية.

– تأسيس الشركات في مختلف المجالات لاسيما المجالات المكملة في أوجه نشاط البنك.

– امتلاك الأصول المنقولة و غير المنقولة و بيعها و استثمارها و تأجيرها و استئجارها بما في ذلك استصلاح الأراضي المملوكة أو المستأجرة و تنظيمها للزراعة و الصناعة و السياحة و الإسكان

– تلقي الزكاة و قبول الهبات و التبرعات و الإشراف على إنفاقها في المجالات الاجتماعية المخصصة لها حسب الأهداف.

– الدخول في الاتحادات المهنية الإقليمية و الدولية، و خاصة تلك الرامية إلى توطيد العلاقات مع البنوك الإسلامية.

المطلب الثالث: تقديم المشروع الاستثماري

في الواقع ، فان المشروع يتمثل في انشاء مركب لتخزين و معالجة الحبوب و ذالك باقتناء 15 صومعة غلال ذات قدرة اجمالية مقدرة ب 45،450 طنا و كذا وحدة انتاج اطعمة خاصة بالحيوانات ،علما ان نشاط الشركة انطلق سنة 1992 و يتمثل في انتاج الدقيق و السميد ، وسيمكنها المشروع الحالي من زيادة رقم اعمالها بنسبة تفوق 70 ٪ ابتداءا من سنة 2014 .

صوامع الغلال ستوجه بعضها لتغطية حاجيات الشركة من المواد الاولية (الحبوب) و البعض الاخر سيتم تاجيره الى الديوان الجزائري متعدد المهن للحبوب (OAIC) .

و المشروع الحالي سيتم إنشاؤه بولاية الطارف على ارض مساحتها 14،739 م2 (ملكية شركة xxx و غير مجاورة للوحدة القديمة) و سيضم :

- بنايات إدارية ، و هياكل تقنية
- حظيرة لتخزين المنتوجات ذات المساحة 1250 م2

- صوامع غلال لتخزين الحبوب ذات طاقة مقدرة ب 45450 طنا
- مستودع

حيث قدم العميل طلب تمويل بقيمة اجمالية مقدرة ب 472،5 مليون دج لمدة ثمان (08) سنوات بتطبيق نسبة هامش ربح 01 ٪ (حسب توصيات الحكومة بترقية و تشجيع الاستثمار) موزع على النحو التالي :

استصناع : بقيمة 172 مليون دج لتمويل 80 ٪ من اشغال الهندسة المدنية .

مساومة : بقيمة 270،6 مليون دج لتمويل بنسبة 100 ٪ المعدات (صوامع التخزين) و وحدة الانتاج المستوردة .

مرابحة : بقيمة 29،9 مليون دج لتمويل 80 ٪ من المعدات المحلية و تركيبها

أ) صورة للشركة :

الاسم التجاري و السمة التجارية : شركة ذات المسؤولية المحدودة

طبيعة النشاط الفعلي :مطحنة / صناعة العجائن

مقر الشركة : عنابة

الشكل القانوني : شركة ذات المسؤولية المحدودة

رأس المال : 85،7 مليون دج

مبررات طلب العميل و التعليق عليه : مشروع استثماري لتوسعة النشاط

ب) نسبة المساهمة :

جدول رقم 1/3 : نسبة مساهمة الشركاء

الشركة	أسماء المساهمين	نسبة المساهمة
أعضاء مجلس الإدارة المساهمين بالشركة	السيد " xxx "	٪ 99،8
باقي المساهمين	السيدة "xxx "	٪ 0،1
الإجمالي		٪ 100

ج) التسهيلات الائتمائية المقترحة :

جدول 2/3 : التسهيلات الائتمائية المقترحة

نوع التسهيل	طلب العميل	توصية الفرع
– استصناع : بقيمة 172 مليون دج لتمويل 80 ٪ من اشغال الهندسة المدنية – المساومة : بقيمة 270،6 مليون دج لتمويل بنسبة 100 ٪ المعدات (صوامع التخزين) و وحدة الانتاج المستوردة – مرابحة : بقيمة 29،9 دج لتمويل 80 ٪ من المعدات المحلية وتركيبها	- استصناع : بقيمة 172 مليون دج لتمويل 80 ٪ من اشغال الهندسة المدنية - المساومة : بقيمة 270،6 مليون دج لتمويل بنسبة 100 ٪ المعدات (صوامع التخزين) و وحدة الانتاج المستوردة – مرابحة : بقيمة 29،9 دج لتمويل 80 ٪ من المعدات المحلية و تركيبها	- استصناع : بقيمة 172 مليون دج لتمويل 80 ٪ من اشغال الهندسة المدنية - المساومة : بقيمة 270،6 مليون دج لتمويل بنسبة 100 ٪ المعدات (صوامع التخزين) و وحدة الانتاج المستوردة – مرابحة : بقيمة 29،9 دج لتمويل 80 ٪ من المعدات المحلية و تركيبها
الإجمالي	472،5 مليون دج (صافي)	472،5 مليون دج (صافي)

ان مدى انتظام تعاملات العميل مع البنك خلال الفترة السابقة : وطنت شركة " xxx " 1397 مليون دج خلال سنة 2012

د) وضعية حساب الشركة الى تاريخ 2012/12/30 : الوحدة بالمليون دج

جدول 3/3 : وضعية حساب الشركة الى تاريخ 2012/12/30

الموجودات	المبلغ	الالتزامات	المبلغ
–حساب جاري	113،6	- اجارة	33،4
–سندات الصندوق	_	- سلم	_
–قيم عادية	_		_
المجموع	113،6		33،4
الرخصة الصافية	الالتزامات الصافية		مبلغ تجاوز الحدود
120	80،2–		_

س) تدفقات الحساب : الوحدة بالمليون دج

جدول 4/3: تدفقات الحساب

السنة	2008	2009	2010	2011	2012/12/25
رقم الاعمال	635	591	409	1037	_
التدفقات	677	754	582	1022	1397
النسبة					_

ش) حساب الحدود الموافقة للقوانين الاحترازية لبنك الجزائر: الوحدة بالمليون دج

جدول 5/3 : الحدود الموافقة للقوانين الاحترازية لبنك الجزائر

التمويلات	سيدي إبراهيم
المستخدم الحالي (صافي)	_
الاتزان بنسبة 20 ٪	_
الطلب الجديد الحالي (صافي)	702،5
الاتزان بنسبة 100 ٪	702،5
صافي الالتزامات	702،5
25 ٪ حقوق الملكية للبنك	4239

ملاحظة : لا تجاوز للسقف

رخصة التمويل الحالية : اجارة على منقول بقيمة 120 مليون دج لمدة 5 سنوات مع سنة اعفاء

ع) جدول االسقوف الائتمانية :

جدول 5/3 : االسقوف الائتمانية

نوع التسهيلات	السقف المحدد من طرف مديرية المخاطر		الاحترازية لبنك الجزائر الحالية (الجارية)		ABG الاحترازية		مبلغ تجاوز الحدود لبنك الجزائر		مبلغ تجاوز الحدود ABG	
	دينار	دولار	دينار	دولار	دينار	دولار	دينار	دولار	دينار	دولار
اعتمادات سندية			–	–	–	–				
اجارة			33،4	0،42	33،4	0،42				
سلم										
استصناع										
مرابحة										
المجموع			33،4	0،42	33،4	0،42	/	/	/	/

غ) الالتزامات الاجمالية المصرح بها لدى بنك الجزائر الى شهر أكتوبر 2012:

الوحدة بالمليون دج

جدول 6/3 : الالتزامات الاجمالية المصرح بها لدى بنك الجزائر

نوع التمويلات	مبلغ المرخص	المبلغ المستعمل
تمويلات قصيرة الاجل	70	–
تمويلات متوسطة الاجل	18،26	8،16
تمويلات بالامضاء	–	–
المجموع	88،26	8،16

هـ) هيكل التمويل المقترح من طرف العميل :

جدول 7/3 : هيكل التمويل المقترح من طرف العميل

التعيين	المبلغ ب دج	النسبة		
تمويل ذاتي	179187329			
الأرض	5000000			
الهندسة المدنية	43000000			
اشغال الحفر و البنايات و الطرقات	109482000			
الة الكيل	785847	٪ 27،5		
تركيب الالات	2460000			
محول التيار 1200	2482831			
مولد كهربائي	1739651			
سيارات نفعية	6100000			
معدات مكتبية	8137000			
تمويل بنكي	472487955	صيغة التعامل	النسبة	
الهندسة المدنية	172000000	استصناع	٪ 27،5	
صوامع الغلال	187350000	مساومة		
خط انتاج اطعمة الحيوانات	83265000			
الة الكيل	3143387	مرابحة		
تركيب الالات	9840000			
محول التيار 1200	9931323			
مولد كهربائي	6958245			
الجموع	65167519426	٪ 100		

و) الاشغال المجراة :

ان الاشغال المجراة الى تاريخ الزيارة الميدانية التي قام بها خبير البنك يوم 2012/10/08 تضم البنية التحتية و الهندسة المدنية للصوامع بنسبة 20 ٪ ، اشغال الحفر بنسبة 70 ٪ و السياج بنسبة 80 ٪ .

وفقا للكلفة المتوقعة (من طرف الخبير) فان قيمة الاشغال المجراة تم تقييمها من طرف خبير البنك كما يلي :

- الهندسة المدنية (215 م دج) : بنسبة 20 ٪ أي 215 * 0،2 = 43 م دج ,
- اشغال الحفر (48 م دج) : بنسبة 70 ٪ أي 48 * 0،7 = 33،6 م دج
- سياج (7 م دج) : بنسبة 80 ٪ أي 7 * 0،8 = 5،6 م دج

و بالتالي فان قيمة الاشغال التي تم اجراؤها قدرت ب 82،2 مليون دج

ي)امتيازات الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار :

لقد حصلت الشركة على امتيازات الوكالة لترقية الاستثمار ، الا ان قيمة الاستثمار المصرح و التي حصلت بموجبه على هذه الامتيازات قدر ب 422،2 مليون دج

المبحث الثاني : التقييم المالي و التقييم الاقتصادي للمشروع الاستثماري

المطلب الأول : تقدير تكاليف التشغيل

_الكلفة الاجمالية للمشروع المقدمة من طرف العميل :

جدول 8/3-1 : الكلفة الاجمالية للمشروع المقدمة من طرف العميل

التعيين	القيمة ب دج	التمويل الذاتي (٪)	التمويل البنكي (٪)
الأرض	5000000	100	0
الهندسة المدنية	215000000	20	80
اشغال الحفر و البنايات و الطرقات	109482000	100	0
صوامع الغلال	187350000	0	100
خط انتاج اطعمة الحيوانات	83265000	0	100
الجسر المتحرك	3929234	20	80
تركيب الالات	12300000	20	80
العمولات (الهامش + تكاليف الرهن)	754445455	100	0
محول التيار 1200	1241415428	20	80
مولد كهربائي	869780598	20	80
سيارات نفعية	6100000	100	0
معدات مكتبية	8137000	100	0
المجموع	65921964881 دج/ خارج الرسوم		

جدول رقم 8/3-2 الكلفة الاجمالية للمشروع المعدلة (الغاء العمولات) :

التعيين	القيمة ب دج	التمويل الذاتي (٪)	التمويل البنكي (٪)
الأرض	5000000	100	0
الهندسة المدنية	215000000	20	80
اشغال الحفر و البنايات و الطرقات	109482000	100	0
صوامع الغلال	187350000	0	100
خط انتاج اطعمة الحيوانات	83265000	0	100
الة الكيل	3929234	20	80
تركيب الالات	12300000	20	80
محول التيار 1200	1241415428	20	80
مولد كهربائي	869780598	20	80
سيارات نفعية	6100000	100	0
معدات مكتبية	8137000	100	0
المجموع	65167519426 دج/ خارج الرسوم		

باقي التكاليف سيتم ايرادها ضمن جدول حسابات النتائج

_المواد الأولية :

تتكون المواد الأولية المستعملة من طرف العميل من عدة عناصر : القمح بنوعيه ، الصوجا ، الشعير ، مواد التغليف ، ... الخ و يتم التزويد بهذه المواد لدى الديوان الجزائري متعدد المهن للحبوب(OAIC) بنسبة 60٪ والباقي يتم استيراده من البلدان : روسيا ، كندا ، اكرانيا و الو م أ

المطلب الثاني: معايير التقييم المالي للمشروع الاستثماري

الفرع الاول : جدول حسابات النتائج المتوقع

1) جدول الاهتلاكات :

تستعمل الشركة لحساب معدلات اهتلاك ممتلكاتها نسب خطية تتراوح على النحو التالي :

-الأراضي لا تهتلك

- الهندسة المدنية و المباني : 20 سنة.

-معدات الإنتاج : 20 ، 10 و 5 سنوات (حسب النوع)

-الالات و معدات : 5 و10 سنوات .

_معدات النقل : 5 و10 سنوات .

-خدمات : 10 سنوات .

الجدول الموالي يوضح معدلات الاهتلاك حسب النوع و هو يأخذ بعين الاعتبار الممتلكات

الموجودة مسبقا لدى الشركة : الوحدة 1000 دج

جدول 9/3 : معدلات الاهتلاك حسب النوع

النوع	القيمة الاصلية	2014	2015	2016	2017	2018
الأراضي	46844	0	0	0	0	0
المباني	350022	17501	17501	17501	17501	17501
معدات الإنتاج	563689	35520	35520	35520	34269	34269
الات و معدات	52063	10176	10158	10047	8475	4264
معدات النقل	53566	7836	6800	5739	4917	1906
معدات مكتبية	10784	1824	1737	1664	1639	1632
خدمات	33798	19852	3069	2664	2580	2527
المجموع	1110770	75523	74299	73001	68757	59837

وبلغت الاستثمارات الإهتلاك والاستهلاك إلى59837000 دينار جزائري ، التي تولد قيمة متبقية تقدر ب 65107682426 دينار جزائري.

2) الانتاج المتوقع :

أ_ تخزين و معالجة الحبوب :

جدول 10/3 : تخزين و معالجة الحبوب

عدد اشهر العمل /السنة	12
قدرة تخزين الحبوب / الشهر	45،450 طنا
قدرة التخزين النظرية	545،400 طن / سنويا

ب_انتاج العلف :

جدول 11/3 : انتاج العلف

عدد أيام العمل /السنة	300 يوما
قدرة انتاج الالة	10 طن / الساعة
أسلوب العمل	3 أفواج (7 ساعات / الفوج)
القدرة الإنتاجية النظرية	63000 طن / سنويا

ت_انتاج القمح اللين (الدقيق) :

جدول 12/3 : انتاج القمح اللين (الدقيق)

عدد أيام العمل / السنة	300 يوما
قدرة انتاج الالة	200 طن / اليوم
القدرة الإنتاجية النظرية	60000 طن / سنويا

ث_انتاج القمح الصلب (السميد) :

جدول 13/3 : انتاج القمح الصلب (السميد)

عدد أيام العمل / السنة	300 يوما
قدرة انتاج الالة	100 طن / اليوم
القدرة الإنتاجية النظرية	30000 طن / سنويا

3) الأسعار المطبقة :

ان القدرة النظرية لتخزين الحبوب ستمثل القدرة المستغلة فعلا من الشركة ، في حين انتاج علف الحيوانات سيخضع لنسب تزايد نشاطها ، تتراوح هذه النسب من 40 ٪ سنتي 2014 و 2015 ،45 ٪ سنة 2017 و 60 ٪ سنة 2018 .

اما انتاج الدقيق و السميد فسيقارب الحجم الأقصى كون الشركة تنشط في هذا المجال منذ سنة 1999 .

الجدول التالي يوضح الإنتاج المتوقع (طن) مقابل الأسعار الموافقة (دج/ للقنطار الواحد):

جدول 14/3 : الإنتاج المتوقع (طن) مقابل الأسعار الموافقة (دج/ للقنطار الواحد)

المنتوج	القدرة النظرية	2014	2015	2016	2017	2018	السعر
تخزين الحبوب	545400	545400	545400	545400	545400	545400	10
العلف	63000	تختلف الأسعار المطبقة على أغذية الحيوانات حسب النوع وتتراوح من 2815 دج/ للقنطار الى 4815 دج .					
الدقيق(أ)	48200	43200	43200	43200	43200	43200	2000
الدقيق(ب)	3000	2700	2700	2700	2700	2700	2400
السميد(أ)	16500	14850	14850	14850	14850	14850	2400
السميد(ب)	3900	3510	3510	3510	3510	3510	3250

4) **مدة التخزين :** الوحدة : اليوم

جدول 15/3 : مدة التخزين

التعيين	2014	2015	2016	2017	2018
تخزين المواد الأولية	60	90	90	90	90
تخزين المنتوج	15	15	15	15	15
مدة تسديد العملاء	90	120	120	120	120
المدة الممنوحة من الموردين	30	30	30	30	30

5) **رقم الاعمال :**

يشكل المنتوج المفصل أعلاه مع تطبيق الأسعار المذكورة و باحتساب مختلف فترات التخزين ، رقم الاعمال المبين في الجدول التالي : الوحدة : 1000 دج

جدول 16/3 : تطور رقم الاعمال المتوقع للفترة 2014-2018

التعيين	2014	2015	2016	2017	2018
تخزين الحبوب	54540	54540	54540	54540	54540
العلف	806281	839877	973328	1110941	1380779
الدقيق	925533	928663	928795	928800	928800
السميد	631600	633733	633821	633825	633825
المجموع	2417954	2456813	2590484	2728106	2997944

الشكل 1/3 :رقم الاعمال

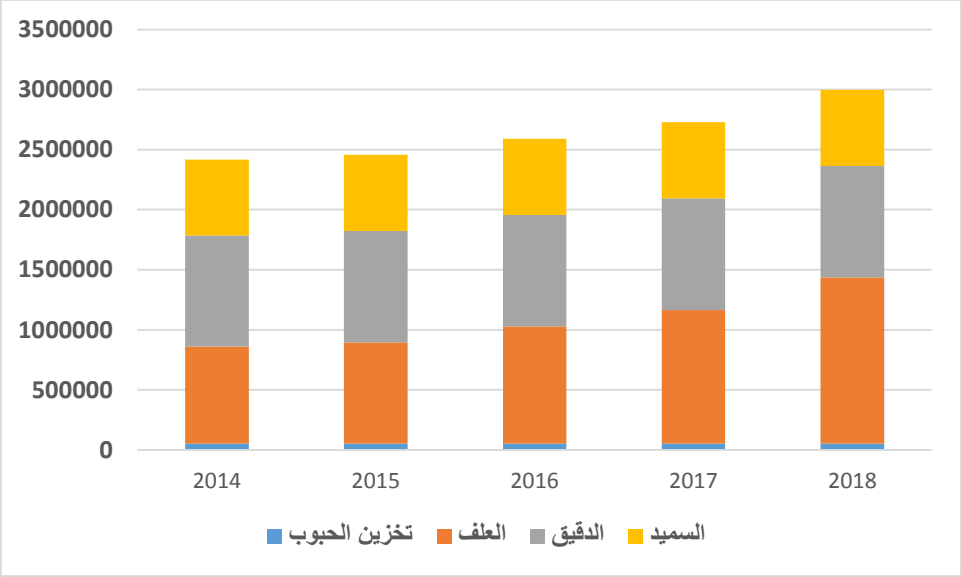

6) جدول حسابات النتائج : الوحدة : 1000 دج

جدول 17/3 : جدول حسابات النتائج خلال الفترة 2014-2018

	2014	2015	2016	2017	2018
رقم الاعمال	2417954	2456813	2590484	2728106	2997944
المنتوج	20297	1340	4472	4603	9025
المخزن	1844759	1844759	1951236	2057713	2270667
المواد المستهلكة	67424	67424	68999	70574	73724
الخدمات					
القيمة المضافة	526069	545971	574722	604422	622578
تكاليف العمال	30694	33763	37139	40853	44939
رسوم و ضرائب	210	210	210	38403	42181
الفائض الخام التشغيلي	495165	511998	537372	525165	575458
الاهتلاكات	75523	74299	37002	68758	59838
العمولات		106310	35436	29335	22777
الناتج الخام التشغيلي	420866	332686	433179	435993	492843
رسم على القيمة المضافة				82839	492843
الناتج الصافي التشغيلي	420866	332686	433179	353154	399203
قدرة التمويل الذاتية	495165	405688	501639	412992	459041

شكل2/3 : تطور الأرصدة الوسيطية للتسيير للفترة 2014-2018

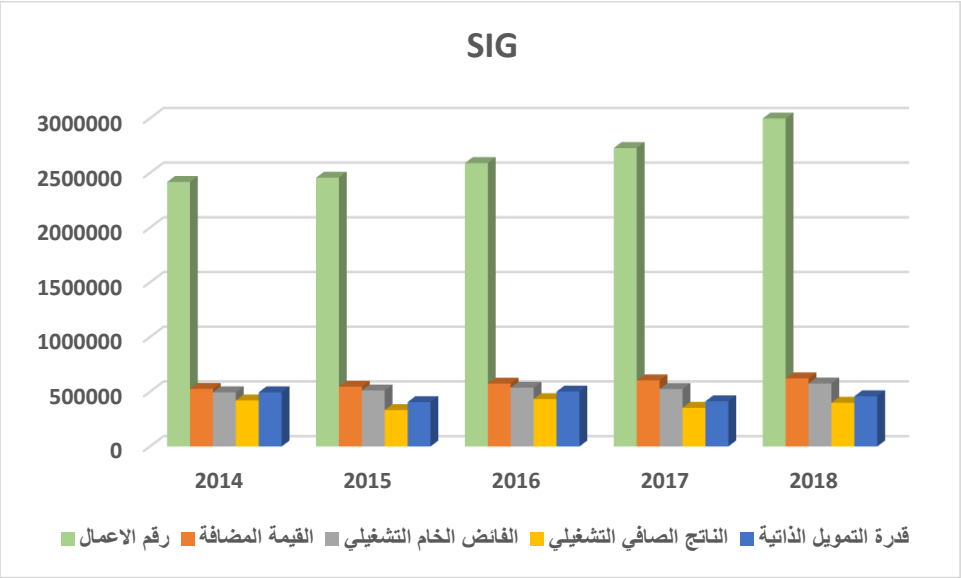

تتكون الخدمات المشار اليها أعلاه من : تكاليف النقل ، مراقبة الجودة ، الصيانة و الترميم ،الاتعاب، مصاريف التنقل ، الاتصالات .

الفرع الثاني : التقييم المالي للمشروع الاستثماري

أ)معيار صافي القيمة الحالية

$$VAN = \sum_{i=1}^{n} V_i(1+t)^{-i} - I$$

VAN=703.700.000

ب) معيار دليل الربحية

$$IP = \sum_{i=1}^{n} CF\frac{(1+t)^{-i}}{I}$$

IP=1.66

ج) معيار فترة الاسترداد

DR=2.8

$$TRI = T1 + (T2 - T1)\frac{van1}{van1 - van2}$$

جدول 18/3 : معايير التقييم المالي

البيان	صيغة الحساب	المعاملات	القيمة
صافي القيمة الحالية	$VAN = \sum_{i=1}^{n} V_i(1 + t)^{-i} - I$	Vi: التدفق النقدي t: هامش الربح I:كلفة الاستثمار	VAN=733700880
دليل الربحية	$IP = \sum_{i=1}^{n} Vi\frac{(1+t)^{-i}}{I}$	Vi(من TCR) t=7,5% I=1110770000	IP=1,66
فترة الاسترداد	$DR = \sum_{i=1}^{n} V_i(1+t)^{-i} = I$		DR=2,80
معدل العائد الداخلي	$TRI = T1 + (T2 - T1)\frac{van1}{van1 - van2}$	T1= 30% T2= 35%	TRI=33%

التعليق :

_VAN=733700880>0 ويعني ذلك أن مجموع التدفقات السنوية المحينة سيغطي نفقات الاستثمار وسينتج عن ذلك فائضا ماليا يتمثل في ربح أو فائض

وفي هذه الحالة إذا كنا بصدد تقييم استثمار واحد، فإن الاستثمار يكون ، VANخزينة قدره مقبولا من منظور الجدوى المالية، واذا كنا بصدد المفاضلة بين مجموعة من البدائل الاستثمارية فالاستثمار المقبول هو الاستثمار ذو القيمة الحالية الصافية الموجبة الأكبر؛

_IP=1,66>1 ويعني ذالك ان كل وحدة نقدية مستثمرة لها عائد بمقدار 0،66 ، ومن ثم يكون المشروع ذو ربحية اقتصادية له جدوى اقتصادية.

DR=2,80و هي تمثل تقريبا نصف زمن مدة القرض ، و تعني المدة التي يستطيع من خلالها المشروع أن يجمع ايرادات نقدية صافية تكفي قيمة إجمالي استثماراته

TRI=33% وهو معدل تنعدم عنده القيمة الحالية الصافية ،حيث نلاحظ ان معدل العائد الداخلي اكبر من تكلفة الاستثمار وعليه فان المشروع ذو جدوى مالية

الفرع الثالث : القدرة على التسديد

أي قدرة العميل على التسديد ، وهي تأخذ الجانب الأكبر من النظر في تقييم المشروع ، وفي الجدول الموالي سنوضح

الأقساط المترتبة على العميل وكيفية حسابها:

- التدفقات النقدية تعبر عن قدرة التمويل الذاتية التي تحصلنا عليها من خلال جدول حسابات النتائج .
- التسديدات وهي المبالغ المالية الواجب دفعها .

التسديد =القسط –العمولة.

بحيث القسط =مبلغ التمويل[هامش الربح/1−(1+ هامش الربح)n] .

$$a = VE * t/(1 - (1 + t)^{-n})$$

n= عدد سنوات المشروع – عدد سنوات الإعفاء .

العمولة = هامش الربح* مبلغ التمويل.

$$VE * t = commission$$

جدول 19/3 : تطور نسب التغطية من 2011-2018

	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
التدفقات النقدية	495	406	502	413	459	481	511،8	530
التسديدات				81،3	87،4	94	101	108،6
نسب التغطية	/	/	/	508 %	525 %	512 %	507 %	488 %

شكل 3/3 :تطور نسب التغطية من 2014-2018

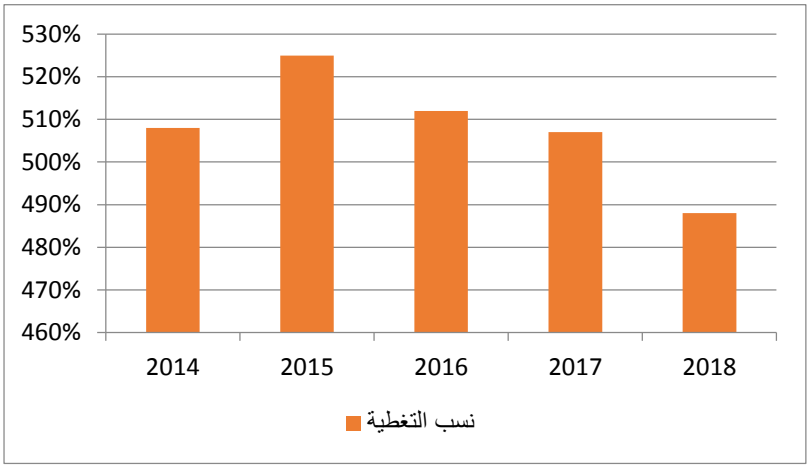

ان التدفقات النقدية تغطي بوفرة التسديدات السنوية للتمويل المطلوب وفقا لهامش ربح مقدر ب 7،5 % .

وبذلك ساعدت هذه النسب بشكل كبير جدا في تقييم المشروع كما ساعدت أصحاب متخذ القرار في المصلحة وفي مديرية البنك من إبداء رأيهم في منح التمويل أو الإمتناع.

المطلب الثالث : معايير التقييم الاقتصادي و الشرعي للمشروع الاستثماري

الفرع الاول : معايير التقييم الاقتصادي للمشروع الاستثماري:

_المؤشرات المالية:

1) مؤشرات السيولة والقدرة على السداد وكفاية التدفقات النقدية:LEQUIDITY RATIOS

جدول 20/3 : مؤشرات السيولة والقدرة على السداد وكفاية التدفقات النقدية

	البيان	ديسمبر-10	ديسمبر-11
Fonds roulement	صافي رأس المال العامل الصافي	37.4	20.1
FR/Actif circulant	هامش الحماية(صافي رأس المال العامل الصافي/الأصول المتداولة)	%26.21	%604.6
Cash-flow	-صافي التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل "رقم مطلق"	19.33	34.8
Cash-flow/FF	صافي التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل والاستثمار/عوائد التمويل والأقساط المستحقة خلال عام من القروض طويلة الأجل و التوزيعات	2.6	7.0

2) مؤشرات الهيكل التمويلي : LEVERAGE RATIOS

جدول 21/3 : مؤشرات الهيكل التمويلي

	البيان	ديسمبر-10	ديسمبر-11
FP/Σactif	أ)معدل إجمالي الأصول/حقوق الملكية	%32	%29
endettements /FPΣ	ب)الرافعة المالية(معدل التمويل الخارجي/حقوق الملكية)	%212.19	%250.03
C/C Asso/imb nets	ج)حقوق المساهمين/صافي الأصول الثابتة +الأصول الأخرى طويلة الأجل(معدل تغطية حقوق المساهمين للأصول الثابتةو الطويلة	%0.00	%0.00
(DLMT+C/Cass)/imb nets	د) معدل تغطية حقوق المساهمين والقروض متوسطة وطويلة الأجل لصافي الأصول الثابتة والأصول طويلة الأجل	%65.35	%59.34

شكل 4/3 :مقارنة مؤشرات التمويل بين 2010 و 2011

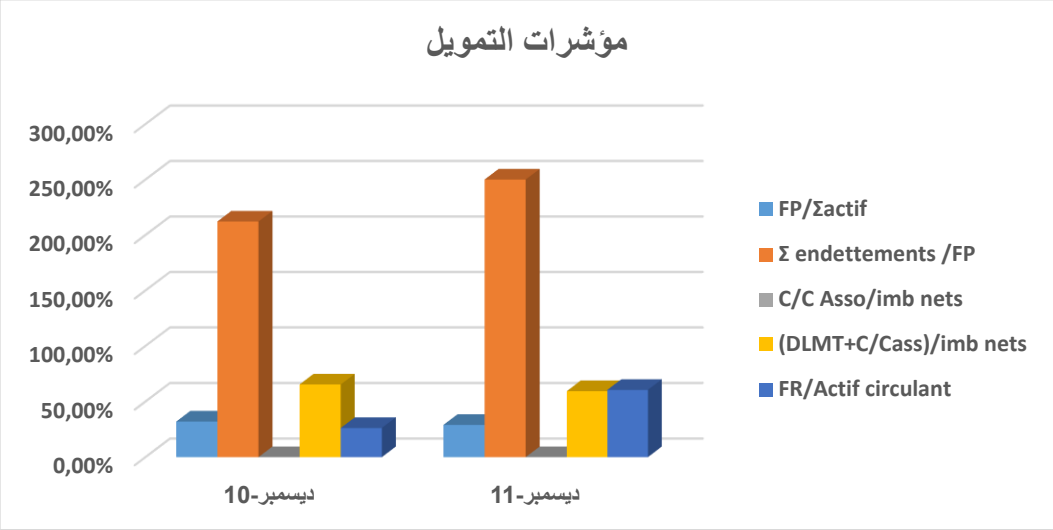

3) مؤشرات كفاءة إدارة النشاط :

جدول 22/3 : مؤشرات كفاءة إدارة النشاط

	البيان	ديسمبر – 2010	ديسممبر – 2011
Ventes/Σ Actif	معدل دوران الأصول (المبيعات إجمالي الأصول)	0.8	1.7
Ventes / immob nets	معدل دوران الأصول الثابتة (المبيعات/صافي الأصول الثابتة)	1.1	2.7
Ventes /FR	معدل دوران رأس المال العامل(المبيعات/صافي رأس المال العامل)	9.4	44.1
Ventes/ Créances	معدل دوران المدينين وأوراق القبض (المبيعات/المدينين وأوراق القبض)	2.1	1.2
Rotation du stock	متوسط فترة التخزين	120	25
Rotation de Σ créances	متوسط فترة التحصيل	15	28
Investissements brutes	الإستثمار العامل*رقم مطلق	452.6	452.6
Investissemnt/ventes	الإستثمار العامل/المبيعات (كلما انخفضت النسبة كلما كان أفضل	%129	%51
MF+Cons/Ventes	معدل تكلفة البضاعة المباعة	%96	%87
(FP+FD+Amort)/Ventes	معدل المصروفات الإدارية والعمومية/المبيعات	%13	%8

4) مؤشرات الربحية:

جدول 23/3 : مؤشرات الربحية

	البيان	ديسمبر-2010	ديسمبر-2011
RBE/Ventes	مجمل الربح/المبيعات	%-11.0	%3.8
ROE	صافي الربح/حقوق المساهمين(حقوق الملكية)	%4.6	%6.7
ROS	صافي الربح/المبيعات	%2.0	%1.2
ROA	صافي الربح/إجمالي الأصول	%1.5	%1.9

شكل 5/3 : مقارنة مؤشرات الربحية لسنتي 2010 و 2011

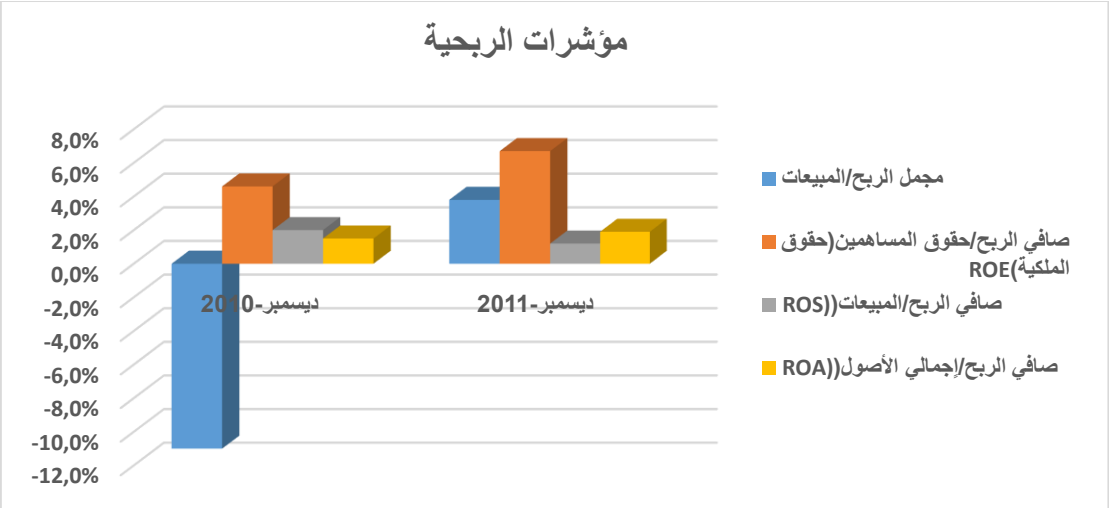

_ التحليل المالي:

إن نشاط الشركة في إرتفاع منذ سنة 2010، يتبين ذلك من خلال نسب الزيادة التي يشهدها رقم الأعمال و التي قدرت ب 135% سنة 2011 مسجلا قيمة 886 مليون دج و 808مليون دج بتاريخ 2012/07/31 منبئا بتجاوز سقف 1.000 م دج خلال السنة.

هذا وقد عرفت القيمة المضافة تراجعا مستمرا طفيفا، فبعدما كانت تمثل 17%من رقم الأعمال سنة 2010 أصبحت تمثل 10%سنة 2011 و 9%ٍسنة 2012، هذا التراجع يعود ألى ارتفاع قيمة الخدمات الخارجية .

كل التكاليف الأخرى قد تمت تغطيتها من طرف الشركة و حققت بالتالي أرباحا تراوحت بين 6.7 م دج سنة 2010 و 10.2م دج سنة 2011 مخلفة نسب هامش صافي إجمالي تراوحت بين 1.9% سنة 2010 و 1.2%سنة 2011.

من جهة أخرى، فإن للشركة قاعدة صلبة من الخصوم الثابتة مدعمة باحتياطات قانونية، تنظيمية و ثانوية، هذا إضافة إلى استفادتها من تمويلات بنكية متوسطة المدى (مرابحة–بنك البركة وإيجار –مؤسسة المغرب للإيجار MLA) وكذا المساهمة القوية للشركاء، بواسطة تجميد حسابهم الجاري لفائدة الشركة هذه المساهمة مثلت 40% من إجمالي الخصوم الثابتة سنة 2010و 38% سنتي 2011و 2012.

هذا ما جعل الهيكل للشركة متوازن، متمثلا بوجود رأس مال عامل ولو أنه تراجع مقارنة برقم أعمال سنة 2011، فبعدما كان يغطي 35 يوما سنة 2010 أصبح يغطي 8 أيام سنة 2011 ليشمل 16 يوما إلى تاريخ 2012/07/31.

إن رأس المال العامل خلال السنوات الثلاث ما خلف فائضا في الخزينة.

ففي سنة 2010 شكلت الشركة مخزونا هاما قدرت مدة دورانه ب120 يوما، إلا أن الشركة تلقت تسبيقات من طرف العملاء قدرت ب69 مليون دج (أوراق دفع) مما أنتج احتياجا قدر ب23 مليون دج، أي ما دون قيمة رأس المال العامل الذي بلغ 37 مليون دج.

أما سنة 2011، انخفضت قيمة المخزون لتسجل مدة دوران قياسية قدرت ب25يوما. ويتكون المخزون المسجل بنهاية 2011 بقيمة 62.5 مليون دج من مواد أولية بنسبة 25%، منتجات نصف تامة بنسبة 47% ومنتجات تامة بنسبة 28%. كما تلقت الشركة تسبيقات هامة من طرف العملاء قدرت ب158 مليون دج. هذه العوامل جعلت الشركة تشهد فائضا في رأس المال العامل بقيمة 57 مليون دج. أما سنة 2012 فقد استفادت الشركة بشكل ملحوظ من تمويلات الموردين التي ارتفعت بنسبة 329% تجدر الإشارة في هذا الصدد أن الموارد قصيرة الأجل غطت الأصول قصيرة الأجل بنسبة 80%

سنة 2010، 144% سنة 2011 و 80%بتاريخ 2012/07/31

هذا وتبدي الشركة قدرة كبيرة على الوفاء بالتزاماتها، بحيث مثلت حقوق الملكية 32% من مجموع الخصوم سنة 2010 و 29% سنة 2011 و 38% بتاريخ 2012/07/31 و التي تعتبر نسب معتبرة مقارنة بالمعايير (18 إلى 25%).

كما تحسنت مردودية حقوق المساهمين (ROE) بشكل كبير إذا بلغت 4.6% سنة 2010 ،6.7% سنة 2011 و 11.6% بتاريخ 2012/07/31.

كذلك الأمر بالنسبة للأصول التي عرفت تحسنا في المردودية (ROE) تراوح بين 1.5% سنة 2010،1.9% سنة 2011 و 4.4%بتاريخ 2012/07/31.

_تحليل السوق

يخضع سوق الحبوب في الجزائر إلى المراقبة و تنظيم الدولة التي تتدخل لتعديل الأسعار و الكميات. إذ يقوم الديوان الجزائري متعدد المهن للحبوب (OAIC) باستيراد كميات محددة من الحبوب وفقا للأسعار المطروحة في الأسواق الدولية ويتدخل بعدها في السوق الوطنية حسب قيمة المنتوج الوطني المعروض والطلب المطروح.

شركةXXX وبفضل موقعها القريب من عدة ولايات: عنابة، قالمة، الطارف وسكيكدة تحتل مكانة إستراتيجية تجعلها في اتصال مع رواد المنطقة في مجال الحبوب و مشتقاتها .

في هذا الصدد، ينوي العميل تأجير الصوامع الجديدة لفائدة:

- الديوان الجزائري متعدد المهن للحبوب،
- أو للموردين الخواص في مجال الحبوب و مشتقاتها.

هذا ويواجه حاليا الديوان الجزائري متعدد المهن للحبوب صعوبات في التخزين، فقد استلمت شركةXXX حصتها من الحبوب الموافقة لشهر فيفري خلال شهر ديسمبر. إذ أن استيراد الحبوب خلال بداية فترة الحصاد سيجنب المورد دفع علاوة التخزين .

وفي حالة استحالة استئجارها لأي سبب من الأسباب، توجه هذه الصوامع للاستغلال الذاتي للشركة، فقد تستخدم في تخزين الحبوب في إطار قيام الشركة بإنتاج العجائن مستقبلا مما سيجعلها تستورد الحبوب كون العجائن غير محددة الأسعار من طرف الدولة . كما قد تستغل بعضها في تخزين المواد الأولية

المستعملة في النشاط الحالي للشركة (إنتاج الدقيق و السميد) أو المتعلقة بالمشروع الجديد المتمثل في انتاج اعلاف الحيوانات .

هذا و يشهد السوق الحالي منافسة شرسة تمثلها عدة شركات على رأسها :

_شركة " بن عمر " الذي يقع مقرها بولاية قالمة و التي تمارس تقريبا نفس نشاط شركة XXX منذ سنة 2002 و التي قطعت اشواطا كبيرة في هذا المجال و تتميز منتوجاتها ،و خاصة العجائن بالجودة و النوعية .

_شركة " سيم "

_شركة "لابل "

كما تنافس العجائن المستوردة ، على رأسها "PANZANI " المنتوجات المحلية .

اما بخصوص اعلاف الحيوانات ، فان شركة XXX تنوي تسويقها لدى مربي المنطقة الذين تعاملت معهم من قبل (بمنتوجات اطعمة حيوانات اولية) ، هذا و قد قدر رقم الاعمال المحقق السنة الفارطة في هذا المجال 169،2 مليون دج اي 14100 طنا .

المنتوج المتوقع في هذا المجال من خلال المشروع الحالي سيمثل جزءا معتبرا من رقم الاعمال اذ سيفوق 806 مليون دج ابتداءا من سنة 2014 (و بهذا يحتل المرتبة الثانية مباشرة بعد منتوج الدقيق) و سيفوق قيمة 1380 مليون دج ابتداءا من سنة 2018 ، أي انه سيمثل المنتوج الأهم في تشكيل رقم الاعمال .

لهذا الغرض ، فان على الشركة بذل مجهودات معتبرة من اجل تسويق المنتوج المتوقع . في هذا الصدد ، ينوي العميل التقرب من مربي المنطقة و الولايات الأخرى لتعريفهم بالمنتوج ، بالتعاون مع معاهدة تربية الحيوانات ، المزارع و مديريات الخدمات الفلاحية .

مخطط الخزينة :

جدول 24/3 : مخطط الخزينة

التعيين	/01 2013	2013/02	2013/03	/04 2013	/05 2013	/06 2013	2013/07	/08 2013
رصيد البداية	3،2	-168،9	-112،7	-219	97،3	-38،8	45،4	-76
المداخيل	161،3	161،3	161،3	123،3	123،3	123،3	123،3	123،3
المصاريف	333،5	105،1	267،5	283،8	259،5	39	244،8	18،1
الاحتياجات المجملة	168،9-	-112،7	-219	97	-38،8	45	-76	29

شكل 3-6 : مخطط الخزينة من جانفي 2013 الى اوت 2013

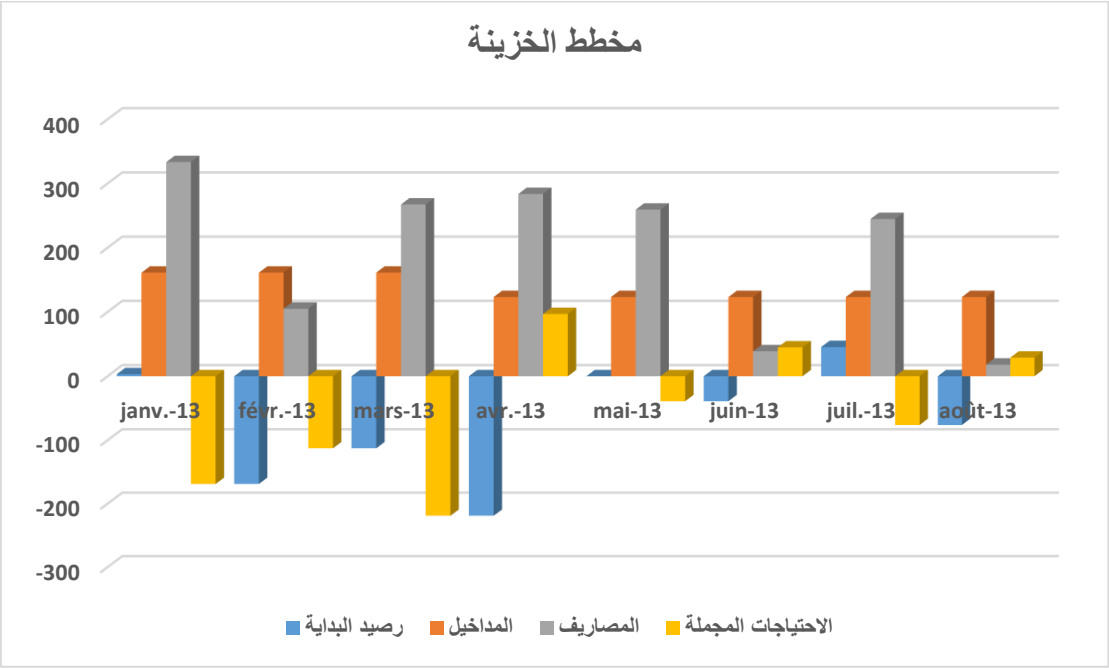

ان مخطط الخزينة المقدم من طرف العميل ،يبرز احتياجا اقصى في الخزينة مقدرا ب 219 مليون دج .

الفرع الثاني : معايير التقييم الشرعي للمشروع الاستثماري:

- أما بالنسبة للمشروع نفسه، فإنه يعرض العديد من المزايا نظرا للطلب الكبير بين الزبائن فهو يخدم الجانب الاجتماعي .
- التمويل الموجه نحو مشروعات استثمارية مقبولاً إسلاميًا شرط أن تكون مدخلاته ومخرجاته من سلع وخدمات حلالاً، يسعى إلى الوفاء بالحاجات الإنسانية الأساسية، وفقًا لأولوياتها الشرعية في ضوء واقع الحال السائد في المجتمع.

المبحث الثالث : مخاطر و ضمانات المشروع الاستثماري

المطلب الاول: المخاطر المترتبة عن تمويل المشروع الاستثماري

- المرابحة في صورتها المصرفية تواجه مخاطر أقل منها في صورتها العادية، ومن أهم الإجراءات التي أدت إلى تخفيض المخاطر في المرابحة المصرفية ما يأتي:

1) الوعد الملزم بشراء البضاعة بالتكلفة مضافاً إليها الربح المتفق عليه، وبهذا الإجراء يتم تحييد مخاطر تقلبات أسعار السلع وتقلبات أسعار الصرف.

2) هامش الجدية لتعويض البنك عن النقص في تكلفة السلعة عليه في حال نكول العميل عن الوعد.

3) خيار الرد بالشرط بين البنك والمورد، ويستخدمه البنك في حال نكول العميل عن وعده.

4) فرض غرامات تأخير لردع المدينين المماطلين تصرف في وجوه الخيرات ولا يستفيد منها البنك.

وبالرغم من ذلك لم تزل بعض المخاطر التي لا تنفك عن المرابحة منها:

-مخاطر تجارية: وتتعلق باحتمال تلف بضاعة المرابحة قبل بيعها على الواعد بالشراء، ويمكن أن تغطى بالتأمين التعاوني على البضاعة.

–مخاطر ائتمانية أو مخاطر الطرف المقابل: وتتعلق بعدم السداد، وهذه يجب أن تغطى بالضمانات الكافية والملائمة.

–مخاطر سيولة: وتتعلق بعدم القدرة على تسييل الدين بأقل من قيمته، لأنه لا يجوز بيع الدين إلا بقيمته الاسمية , وفي هذه الحال لا يوجد الدافع لدى الآخرين لشراء تلك الديون. وهنا يجب أن تغطى بالمصادر البديلة للحصول على السيولة فضلاً عن أن بعض المؤسسات المالية ابتكرت طرقاً لتوريق تلك الديون بإنشاء ديون على نفسها من خلال عمليات تورق ثم إحالة دائنيها بموجب عمليات التورق على المدينين لها بموجب عمليات المرابحة.

–مخاطر سعر الفائدة حيث لا يمكن تغيير هامش المرابحة بعد الدخول في العقد في حال تغيرت أسعار الفائدة خلال فترة الأجل.

يترتب عن التمويل بصيغة الاستصناع مخاطر تشغيلية بسبب :

عدم الاستعلام الدقيق عن العميل (المستصنع)

عدم تحري الدقة من موظفي المؤسسة عند مراجعة مشتملات طلب العميل من حيث الوصف الدقيق للشيء المصنوع و طبيعة نشاط العميل .

كما ان لها مخاطر انتمانية و مخاطر شرعية

المطلب الثاني :الضمانات المقدمة من طالب التمويل للبنك

حسب المادة 644 من القانون المدني الجزائري الذي يعرف الضمان على أنّه عبارة عن عقد بمقتضاه شخص يلتزم ويتعهد للدائن بأن يفي بهذا الالتزام في حالة ما إذا لم يف به المدين نفسه. وفي هذا الإطار يقوم بنك البركة الجزائري بأخذ جميع الضمانات بأنواعها حسب المشرع الجزائري وذلك ضماناً على التمويلات التي يقدمها لمختلف عملائه، وهذا يتضح في مواد مختلف العقود المقدمة من طرفه، وتعتبر هذه الضمانات كأحد أساليبه لتحييد المخاطر المتعلقة بتمويلاته، وتتنوع هذه الضمانات المطلوبة من طرف البنك بين الضمانات الشخصية و/أو الحقيقية (العينية).

وفيما يتعلق بضمانات الملف المدروس فهي كالتالي :

_ وحدة الإنتاج القديمة ذات مساحة 20000 م2 التي تم تقييمها من طرف خبير البنك بتاريخ 2008/11/18 بقيمة 174،8 مليون دج و تمت إعادة تقييمها من طرف خبير البنك بقيمة 451،8 مليون دج بتاريخ 2013/01/15 .

_ وحدة الإنتاج الجديدة (التي ستحتضن المشروع الحالي) ذات مساحة 14،739 م2 التي تم تقييمها من طرف خبير البنك بتاريخ 2012/12/17 مليون دج

_ قطعة ارض ذات مساحة مقدرة ب 75000 م2 واقعة بولاية عنابة

_ رهن معدات المشروع

أما الضمانات الشخصية فترتكز على التعهد الذي يقوم به الأشخاص والذي بموجبه يَعدون بتسديد الدين في حالة عدم قدرته على الوفاء بالتزاماته في تاريخ الإستحقاق، وعلى هذا الأساس فالضمان الشخصي لا يمكن أن يقوم به المدين شخصيا ولكن يتطلب ذلك تدخل شخص ثالث للقيام بدور الضامن،

المطلب الثالث :قرار البنك والمقترحات :

و هنا تعطي كل من الوكالة التي تقدم اليها طالب التمويل و المسؤول عن دراسة الملف في مديرية التمويلات و كذا لجنة التمويل و المدير العام رأيه في رفض او قبول المشروع .

اقتراح الفرع :

يتعلق الامر بواحد من اهم العملاء بالنظر الى حجم تدفقات الحساب ، ينشط مجال انتاج الدقيق و السميد (ينافس منتوجه بفضل جودة كل المنتوجات الأخرى) .

وقد اتجه الى استثمار استراتيجي (الصوامع) للمنتوجات الأساسية (القمح ، الشعير ، الأرز ..)،

يملك كل الضمانات المالية و العقارية ، فهو بالتالي يستحق مساندة البنك . نوافق على طلب العميل بمنح تمويلات الاستثمار و الاستغلال في حدود القيم المطلوبة .

اقتراحات مديرية التمويل :

نظريا ، يعد المشروع الحالي استراتيجيا بالنسبة للشركة و للمنطقة ككل ، اذ سيمكن الشركة من مضاعفة قدراتها الإنتاجية و توسيع نشاطها كما سيمكن الديوان الجزائري متعدد المهن للحبوب (OAIC) من استيراد كميات مهمة من الحبوب لوجود مخازن ملائمة و بالتالي سيسمح بالتدخل عبر السوق الدولية في الأوقات المناسبة التي تكون فيها الأسعار منخفضة . الا ان هذه التوقعات غير مدعمة باثباتات واقعية .

فمن جهة ، قد يتراجع الديوان الجزائري متعدد المهن للحبوب(OAIC) عن طلبه في أي لحظة،

و تبقى المواضيع موجهة للاستغلال الذاتي ،وفي هذا الصدد فان مردوديتها تبقى بعيدة التحقيق ، اذ ان صناعة العجائن تتطلب مشروعا بأكمله قد يستغرق مدة معتبرة ، هذا إضافة الى المنافسة الحالية ووجود شركات رائدة في هذا المجال ، كما ان استغلالها لتخزين المواد الأولية الاعتيادية لن يحقق أرباحا للشركة.

ومن جهة أخرى و الأهم ، فان الشركة حاليا لا تقوم بإنتاج اعلاف الحيوانات (باستثناء النخالة بنسبة ضئيلة 169 م دج) و تنوي تحقيق ما يفوق 800 م دج ابتداء من السنة الأولى للمشروع . من اجل ذالك طلبنامن العميل تدعيم هذه الفرضية بارقام حول انتشار مربي الحيوانات بالمنطقة و الطلب الموجود او إمكانية تسويق هذا المنتوج بالنظر الى أهميته . الا ان العميل لم يقدم عناصر مقنعة .

من اجل ذالك ، فاننا نرى بان المشروع الحالي غير واضح المعالم ، و التوقعات المقدمة ، بالرغم من أهميتها ، الا انها غير مقنعة . و بالتالي فاننا نرى بعدم تمويل المشروع الحالي .

اقتراح مدير تمويل المؤسسات :

يتمثل المشروع المقدم من طرف شركة XXX في انشاء 15 صامعة غلال للتخزين الاستراتيجي للحبوب و كذا انتاج 10 أطنان من اعلاف الحيوانات بكلفة 664،5 مليون دج .

و يتمثل النشاط الحالي للشركة في انتاج السميد و الدقيق بقدرة 90 ٪ ، أي 30000 طن / سنويا بالنسبة للسميد و 60000 طن بالنسبة للدقيق ، و قدر رقم الاعمال بتاريخ 2011 و 2012/07/31 على الترتيب قيمة 886،2 مليون دج و 807،6 مليون دج .

اما هامش الربح الصافي الاجمالي و التدفقات النقدية فقد مثلت 1،15 ٪ و34،5 مليون دج على الترتيب سنة 2011 و 2 ٪ و 35،6 مليون دج بتاريخ 2012/07/31 . هذه الوضعية سببها ضعف هامش الربح الخام الذي قدر ب 16،85 ٪ بتاريخ 2012/07/31 و 13،75 ٪ سنة 2011 .

يهدف المشروع الحالي (توسعة) تحقيق رقم اعمال مقدر ب 2،4 مليار دج ، موزع على النحو التالي :

_السميد : 631،6 مليون دج .

_ الدقيق : 925،5 مليون دج .

_ اغلاف الحيوانات : 806،2 مليون دج .

_تخزين الحبوب : 54،5 مليون دج .

و قد اظهر تحليل رقم الاعمال المتوقع ان المداخيل الناتجة من تخزين الحبوب تبقى ضعيفة جدا ، مقدرة ب 54 مليون دج أي 2،27 ٪ من اجمالي رقم الاعمال و النسبة الاهم يمثلها تسويق السميد و الدقيق برقم اعمال مقدر ب 1،55 مليار دج و 806 مليون دج بالنسبة لانتاج اعلاف الحيوانات .

التناقض المطروح يكمن في تحديد هامش الربح ، اذ ان التوقعات تشير الى نسبة 23،71 ٪ أي 612،05 مليون دج مما يسمح بتغطية التكاليف الداخلية و الخارجية للشركة ، هذا مقابل نسبة 13،75 ٪ سنة 2011 أي 113،3 مليون دج ، و لم يقدم أي تفسير لذالك من طرف العميل.

من جهتنا ، و بالنظر لخبرة العميل وحصته من السوق ، فإننا نقترح حصر التمويل في العتاد المتعلق انتاج اعلاف الحيوانات ، أي فتح اعتماد مستندي و اتباعه بمساومة بقيمة 83،3 مليون دج ، مع الالتزام بالشروط التالية :

_ تغطية عقارية للتمويل بنسبة 100 ٪ مقومة بنسبة 120 ٪ .

_كفالة تضامنية للشركاء في حدود التمويل الممنوح

_تأمين شامل للكوارث الطبيعية .

_تأمين متعدد الاخطار من ميناء الشحن الى ميناء التفريغ على حساب البنك (حسب مذكرة مديرية الشؤون القانونية) .

_ نسبة هامش الربح : 7،5 ٪ سنويا / خارج الرسوم .

_ وضعية جبائية وشبه جبائية مسواة (مدتها أقل من 03 اشهر)

_يتحمل العميل كل التكاليف الاخرى و حتى الاحتياج في رأس المال العامل .

اقتراح رئيس قسم التمويل :

يتمثل هذا المشروع في نشاطين ، الاول يكمن في اقتناء مخازن من اجل تأجيرها للديوان الجزائري متعدد المهن للحبوب (OAIC) اما الثاني ، فهو يخص انتاج علف الحيوانات (12 ٪) لتسويقه لفائدة مربي المواشي .

و بعد اطلاعنا على الدراسة المقدمة من خلال هذا الملف ، فإننا نقترح ما يلي :

حصر التمويل الحالي في العتاد المتعلق بإنتاج اعلاف الحيوانات المقدرة قيمته ب 83،2 مليون دج ، وفي خلال 06 اشهر و ان حقق العميل رقم الاعمال المتوقع في هذا المجال (806 مليون دج سنة 2014) ، فإننا نوافق على تمويل الجزء المتبقي من المشروع المتمثل في اقتناء صوامع الاستغلال .

القرار النهائي لبنك البركة ملحق رقم 5 :

أولا) قرار مجلس الإدارة في 2013/01/27 :

بعد مراجعة جدوى المشروع استنادا الى المؤشرات المالية و كذا التقييم المالي و تحليل السوق الذي تنشط فيه المؤسسة و بعد مراجعة الملف على المجلسين في 2013/01/27 تم التوصل الى ما يلي :

_ اجارة موصوفة في الذمة بقيمة 172 دج ، ما يمثل 80 % من اشغال الهندسة المدنية و طالك تحت الشروط التالية :

- رهن عقاري يغطي 100% التمويلات
- معدل هامش ربح المساومة ب 7 % سنويا / خارج الرسم
- مدة التمويل 5 سنوات مع سنتين اعفاء
- كفالة تضامنية للشركاء

- تغطية المشروع و تأمينه ضد الكوارث الطبيعية (CAT NAT)
- تأمين متعدد للمعدات المستوردة الممولة من طرف البنك
- الزبون يتحمل مختلف الأعباء بالإضافة الى مختلف مصاريف المشروع المتمثلة في

الأراضي بقيمة 5 مليون دج ، 20 % من تكلفة اشغال الهندسة المدنية و تقدر ب 43 مليون دج ، أشغال تهيئة الارض 109،5 مليون دج ،جسر متحرك 3،9 مليون دج ، محرك كهربائي 12،4 مليون دج ، سيارة نفعية 6،1 مليون دج ، تجهيزات مكتبية 8،1 مليون دج ، احتياجات رأس المال (BFR)

ثانيا) قرار مجلس الإدارة في 2013/02/06

قرض سندي بقيمة 83،3 مليون دج مرتبط ب 100 % مساومة لاقتناء وحدة لانتاج الاعلاف .

قرض سندي بقيمة 187،5 مليون دج مرتبط 100 % للايجار العقاري من اجل اقتناء 07 صوامع 87،4 مليون دج بالإضافة الى تركيبها ب 5،7 مليون دج .

وذالك تحت الشروط التالية :

- رهن عقاري 100 % للتمويلات و 120 % للخبرة
- معدل هامش ربح المساومة ب 7 % سنويا / خارج الرسم
- مدة التمويل 5 سنوات مع سنتين اعفاء
- كفالة تضامنية للشركاء
- تغطية المشروع و تأمينه ضد الكوارث الطبيعية (CAT NAT)
- تأمين متعدد للمعدات المستوردة الممولة من طرف البنك
- على الزبون تقديم ما قيمته 43،11 % ، ما يمثل 129،35 مليون دج من اجل فتح وحدة الإنتاج (على الزبون التكفل بمصاريف ال 8 صوامع المتبقية (100 مليون دج) بالإضافة الى مخاطر السوق (اليورو)) .